القبلية وأثرها على الاستقرار السياسي في الصومال

د. وليد دوزي
قسم العلوم السياسية – جامعة بشار

الملخص

عرفت الصومال منذ قيامها كجمهورية مستقلة سنة 1960 اضطرابات سياسية نتيجة عوامل ومتغيرات داخلية وخارجية، لعل أبرزها إعلاء الروح القبلية على الروح والوحدة الوطنية، وهذا ما أدى بها إلى فشل الدولة وانهيار ومؤسساتها الدستورية والسياسية مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين. ولا زالت بعض القوى الصومالية والمجتمع الدولي منذ ذلك الحين تعمل على محاولة بناء أركان الدولة الصومالية ومؤسساتها والتي لا زالت الصراعات القبلية والنزاعات المحلية الصومالية تحول دون قيامها.

الكلمات المفتاحية : الروح القبلية– عدم الاستقرار السياسي– الحرب الأهلية– الصوملة– مُحَمَّد سياد بري.

مقدمة

تعرف العديد من الدول في عالمنا المعاصر تعددا وتنوعا في تركيبتها الديمغرافية على مستويات عدة، منها القبلي.إلا أن هذا التعدد والتنوع يختلف من دولة –ذات تعدد قبلي– إلى أخرى سواء من حيث الحجم والشكل وكذا إدارته والتعامل معه من قبل الأغلبية أو الأنظمة السياسية.

وعادة ما تنتج عن الأساليب والآليات القمعية والعنيفة المتبعة من قبل الأنظمة السياسية الشمولية والتسلطية في التعامل مع هذه التعددية حالتان اثنتين تصبان في نهاية المطاف في اتجاه واحد وهو رفض الهوية الواحدة. فإما ترفض الجماعات الفرعية للهوية الوطنية التي تفرضها الأنظمة الحاكمة عليها من خلال تبني هوية محلية خاصة ومحاولة الاعتماد على الدعم الخارجي. أو تتعصب هذه الأقليات أو المجموعات القبلية لخصوصياتها وتقاوم الهوية الوطنية المفروضة عليها حيث تسعى للانفصال عنها وهذا ما يؤدي إما إلى تفكك دولها وتقسيمها أو خلق حالة من الفوضى والحرب الأهلية.

وتعرف جمهورية الصومال أزمة تعددية الهويات القبلية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي منذ عقود، حيث عجزت الحكومات الصومالية المتعاقبة منذ الاستقلال سنة 1960 عن إيجاد هوية وطنية جامعة في إطار التنوع والتعدد الإثني والقبلي وذلك لأسباب متعددة. وهذا ما سنحاول دراسته وتحليله خلال هذه الدراسة من خلال الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار القبلية سببا في اللاإستقرار السياسي في الصومال؟

وكإجابة أولية على هذه الإشكالية، صغنا الفرضية التالية:

يرتهن عدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه الصومال منذ عقود في إعلاء الروح القبلية وغياب هوية وطنية جامعة.

أولا: مدخل لتحديد المفاهيم:

1-القبلية:

تسود القبلية المجتمعات السياسية التي يُهيمن عليها نظام قبلي صرف، حيث تسيطر قبيلة أو مجموعة قبائل على السلطة السياسية والمكانة الاجتماعية، مع وجود قبيلة أو قبائل أخرى تُشكّل قلة عددية يتّسم دورها السياسي والاجتماعي بالضعف نتيجة هيمنة الأغلبية أو السلطة الحاكمة. وتقوم الرابطة القبلية على جملة من المقومات، أبرزها:

أ-القرابة الدموية: والتي تتمثل في رابطة القرابة التي تعتبر أساس الرابطة القبلية، وتشير إلى علاقة اجتماعية تعتمد على رابطة الدم الحقيقية أو المكتسبة. ولا تقتصر القرابة على علاقات العائلة والزواج فقط وإنما أيضا المصاهرة. ومن هنا فإن أفراد القبيلة أو تفرعاتها من عشائر ينحدرون من نَسب واحد كقاعدة عامة. بمعنى أن يكون هنالك جدّ واحد مشترك يلتقي فيه نسب القبيلة. والانتماء القبلي يكون عن طريق الأب (النسب الأبوي)، أو عن طريق الأمّ (النسب الأمومي).

ب- الانتساب: وهو أن ينحدر أشخاص من قبيلة ما لا ينتمون إليها بقرابة دموية، وذلك من خلال علاقات الحلف والتعايش.

ج–العصبية: وتشير إلى شعور الفرد بانتمائه إلى قبيلة معينة من خلال ارتباط أفراد القبيلة بعضهم ببعض وتحمل كل واحد منهم سلسلة من المهام والالتزامات داخل القبيلة.

ح–الإقليم الجغرافي: غالبا ما تتخذ القبيلة موقعا أو إقليما جغرافيا معينا لها، فتُشكل رابطة الإقليم عاملا مُضافا لعامل القرابة والمصاهرة، يُؤكده ويُعزّزه، بل و يكون واحدا من الأسس التي تقوم عليها العلاقة بين أفراد القبيلة الواحدة.(1)

خ–التنظيم السياسي والاجتماعي: ترتبط السلطة والثروة في المجتمعات القبلية بالدور التقليدي وبالمكانة التي يتمتع بها رئيس القبيلة. كما أنّ النظام القبلي يتّسم بتضاؤل تقسيم العمل، حيث عادة ما يمتهن أفراد القبيلة أعمال الرعي والزراعة، إلى جانب بعض الأعمال الضرورية المطلوبة من قِبل بقية أفراد القبيلة. ويظهر دور رئيس القبيلة بشكل بارز و واضح عند وجود خطر خارجي يتمثل في عصبية زاحفة أو تدخل سلطة مركزية يُهدّد كيان القبيلة، ذلك أن هذا الخطر يُعزز وحدة وتلاحم أفراد القبيلة.

إن الرابطة القبلية تقوم بالأساس على مجموعة من المقومات، تأتي القرابة الدموية، والانتساب، والعصبية في مقدّمتها، علاوة على اشتراط روابط أخرى، مثل الاختصاص بإقليم جغرافي معين، مع وجود نوع من التنظيم الاجتماعي – السياسي، وإحساس بوجود خطر خارجي. لكن بالمقابل، أضحت القبيلة في الوقت الراهن تحول دون إقامة الوحدة الوطنية في الدول ذات القبائل المتعددة، على غرار بعض الدول الإفريقية والعربية، باعتبار أن الولاء القبلي أصبح قبل الولاء للدولة القومية، وأضحى حاجزا في وجه تشكيل دولة مركزية. فكلما ازداد عدد القبائل داخل الدولة، كلما كان ذلك سببا من أسباب عدم سيطرة الدولة وضعف مركزيتها.(2)

2–الإستقرار:

لغة: يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة" الاستقرار" وصفة "السياسي". ويعرف لسان العرب القر(3) بأنه "القرار في المكان، كقوله تعالى في سورة البقرة :"ولكم في الأرض مستقر"،(4) أي قرار وثبوت.أما مفردة استقرار في معجم المعاني الجامع فمصدرها اِسْتَقَرَّ، ومن أمثلتها: عَرَفَ الطَّقْسُ اسْتِقْرارًا: لَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهِ تَغْيِيرٌ، أَيْ بَقِيَ ثابِتًا عَلى ما كانَ عَلَيْهِ. وعَرَفَتِ البِلادُ اسْتِقْرارًا وَاطْمِئْنانًا : هُدُوءاً وَثُبُوتاً وَسُكونًا.(5)

إن معظم المعاجم والقواميس سواء العربية أو الأجنبية تنطلق في تعريفها للاستقرار من حالة التوازن المستمر الذي شكّل حجر الزاوية لتعريف الاستقرار بشتى صفاته كالاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي...

اصطلاحا: فالاستقرار السياسي كما تعرفه الموسوعة البريطانية: " هو الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي". بمعنى قدرة النظام السياسي التكيف مع عوامل الإرباك الطارئة عليه والتي قد تكون فجائية جديدة بالنسبة لعناصره.

وارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، إذ عرّفه "آلان بال" بأنه: "حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية".

أما "لبست" فيعتبر أن الاستقرار السياسي هو: "نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة و فعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية". معنى ذلك أن عملية الاستقرار في النظام تعتمد على فاعلية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي.

أما "ريتشارد هيغوت" فيعتبر أن لمفهوم الاستقرار السياسي ثلاثة اتجاهات تعريفية:

-يتمثل الاتجاه الأول في التغيير في الأنظمة السياسية: فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر.

-أما الاتجاه الثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة: بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر.

-في حين يشير الاتجاه الثالث للاستقرار السياسي إلى انتفاء العنف بكافة أشكاله ومستوياته.[6]

وهناك من يعرف الاستقرار السياسي على أنه: "عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام". كما يعرّف إجرائيا على أنه: "عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام".[7]

وفي مقابل الاستقرار السياسي، هناك مفهوم عدم الاستقرار السياسي الذي يمكن تعريفه: "بحالة من عدم الاستقرار أو حالة من التغير السريع غير المحكوم وغير المنضبط والتي تتسم بتزايد العنف السياسي من أجل

خدمة أغراض سياسية مشبوهة وهذا ما يؤدي إلى تناقض في الشرعية والانخفاض في قدرات وأداء النظام".
وبالتالي فالدول التي تعاني من أزمات الهوية وصراع المجموعات الإثنية هي دول غير مستقرة سياسيا واجتماعيا.[8]

ثانيا: انعكاسات القبليّة على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الصومال

كما أشرنا سابقا، تعتبر التعددية القبلية عائقا في بناء هوية وطنية واستقرار سياسي داخل الدولة الوطنية عندما تقترن هذه التعددية بالوضع الاجتماعي المتردي في الدولة والقائم على اعتبارات قبلية وجهوية وليس على اساس الكفاءة والمواطنة. وما يعيق إقامة مجتمع متعدد قبليا ومستقر سياسيا واجتماعيا هو غياب وعي سياسي وثقافة سياسية بين أفراد الشعب تقدّم الروح الوطنية على الروح القبلية والانتماء للدولة ومؤسساتها على الانتماء للقبيلة وزعيمها، إضافة إلى سوء ادارة التنوع والتعددية القبلية من جانب النظام السياسي في الدولة وفق أسس العدالة والمساواة والقانون والمواطنة وتحقيق الحد الأدنى من القيم والمبادئ الأساسية من خلال التنسيق بين الثقافة الوطنية العامة والثقافات الفرعية للقبائل المختلفة التي تكوّن الشعب. هذه العوامل كلها تخلق مجتمعا مشرذما ينتهي به الأمر إلى صراعات وعدم استقرار، تتحول معه السلطة السياسية من طرف محايد يمتلك وسائل استخدام الاكراه المادي المشروع إلى طرف متورط في الصراع الأهلي لضمان وجوده واستمراريته.[9]

ولتسليط الضوء أكثر على الحالات التي تشكل فيها التعددية القبلية عامل لا استقرار سوف ندرس حالة الصومال.

1. الأهمية الجيوسياسية لجمهورية الصومال:

تعتبر الجغرافيا السياسية علما وصفيا تحليليا تدرس العلاقات والروابط ما بين الجغرافيا والسياسة، أي تعالج العلاقات المكانية المتصلة بالوحدة السياسية.[10] ويعتبر الجغرافي الألماني "فريديريك راتزل" مؤسس هذا العلم من خلال كتابه المنهجي في الموضوع "الجغرافيا السياسية" politische géographic والذي أصدره سنة 1897م.[11] ويعرف"هارتسمورن" الجغرافيا السياسية بأنها: « دراسة الاختلافات الأرضية والتشابهات في الصفات السياسية كجزء متداخل لكل معقد من الاختلافات الأرضية والتشابهات».[12]

وإذا ما حاولنا دراسة العلاقات المكانية المتصلة بالوحدة السياسية وهي الصومال، فإن الأخيرة تمثل شبه جزيرة مثلثة الشكل، تحتل منطقة شاسعة من القرن الإفريقي، تقع بين خطي عرض 2 جنوبا، و 12,5 شمالا، وبالتالي تعتبر الصومال الدولة العربية الوحيدة التي تمتد أراضيها جنوب خط الاستواء. ووفق إحصائيات سنة 2013 فقد بلغ تعداد الشعب الصومال 10.500.000 نسمة، الذي يعتبر الرعي والزراعة أهم مصادر دخله. أما مساحة

الصومال فتبلغ حوالي 637,675 كلم مربع، وتمتد حدودها الشمالية من خليج تاجورة على ساحل البحر الأحمر مرورا بخليج عدن حتى رأس عسير، وفي الجنوب تمتد حدودها من سواحل المحيط الهندي ابتداء من جزيرة (قارد فوي) ورأس المثلث المواجه لها وحتى مصب نهر تانا ثم تتجه حدودها شمالا عبر الحدود الغربية لمنطقة (هرر) حتى ساحل خليج عدن المحاذي لباب المندب. وتمتلك الصومال أطول سواحل في قارة إفريقيا حيث يزيد طول سواحلها عن 3300 كيلومتر.[13]

ويعود تاريخ اعتماد الحدود السياسية الحالية تقريبا للصومال إلى الفترة ما بين 1885 و 1900م إذ فرضت عليه عن طريق كل من بريطانيا وايطاليا وفرنسا وذلك عندما حصلت بريطانيا على كينيا والصومال البريطاني ، وإيطاليا على الصومال الإيطالي الواقع في جنوب الصومال الإنكليزي، وحصلت فرنسا على الصومال الفرنسي والذي يتمثل حاليا في جمهورية جيبوتي. وتشمل أرض الصومال الكبرى هذه الأراضي التي تم تقسيمها بين القوى الاستعمارية سابقا (بريطانيا وإيطاليا وفرنسا) بالإضافة إلى إقليم "أوغادين" Ogaadeen [14] (للمزيد أنظر الخريطة رقم 01) الواقع تحت سيطرة أثيوبيا منذ سنة 1954، والجزء الشمالي الشرقي من كينيا والذي تم استقطاعه من الصومال، ومن أجل ذلك يرمز علم الصومال الوطني إلى الصومال الكبير المتمثل في أطراف نجومه الخمس التي تمثل أقاليم الصومال الخمسة.

الخريطة رقم (01): خريطة إقليم أوغادين

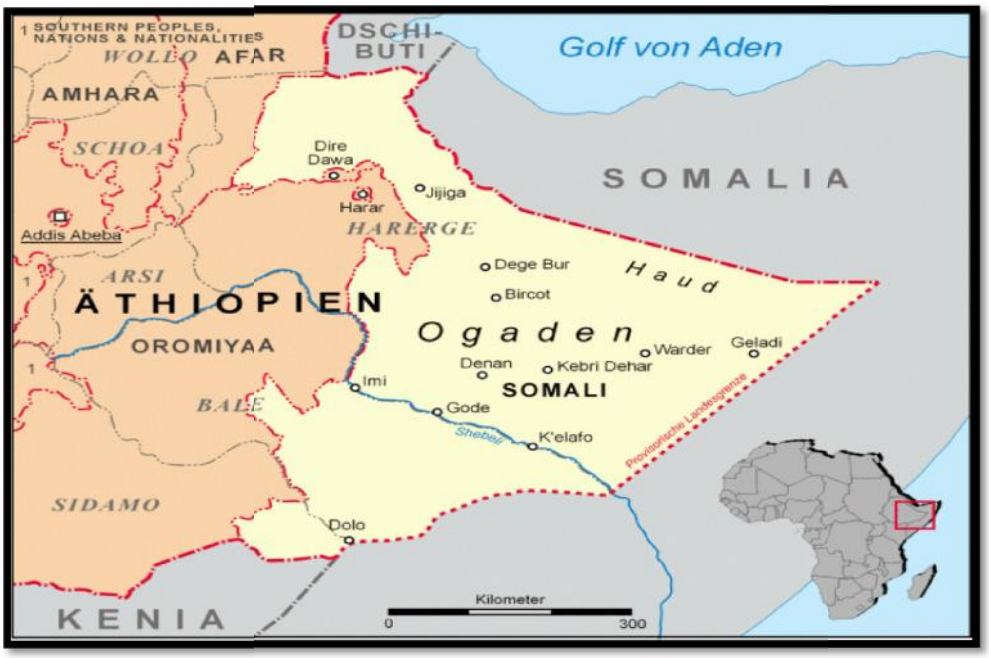

2.التركيبة الإثنوغرافية للمجتمع الصومالي:

لقد ساهمت الروح القبلية في الصومال، إضافة إلى عوامل أخرى كالاستعمار (البريطاني- الفرنسي- الايطالي) وما تركه خلفه من عوامل تفرقة بين الصوماليين، والحكم التسلطي والشمولي بعد الاستقلال في آثار وانعكاسات سلبية على التكوين الاجتماعي ووحدة الأراضي الصومالية، حيث هناك أقاليم أعلنت الانفصال عن العاصمة مقديشو مثل إقليم أرض الصومال وعاصمته هرجيسيا، وإقليم بونت لاند وعاصمته غروا، إضافة إلى إقليم أوغادين المتنازع عليه مع إثيوبيا والجزء الجنوبي من البلاد الذي تسيطر عليه حركة شباب المجاهدين المسلحة.[15]

هذا على المستوى الجغرافي، أما على المستوى القومي والمذهبي فتعرف الصومال تجانسا قوميا دينيا ومذهبيا كبيرا، حيث ينتمي أكثر من 90% من الصوماليين إلى القومية الصومالية ويعتنقون الدين الإسلامي على المذهب الشافعي. ويتحدث الصوماليون اللغة الصومالية (لغة أفروآسيوية) إلى جانب اللغة العربية.

أما قبليا فيتوزع الصوماليون إلى عدة قبائل أبرزها:

- **قبيلة العيسى**: وتنتشر في الشمال الغربي من البلاد مع دولة جيبوتي المجاورة.
- **قبيلة الدارود**: ويتوزع منتسبيها في إقليم أوغادين وفي شمال ووسط وجنوب الصومال.
- **قبيلة الهوية**: التي تنتشر حول العاصمة مقديشو، ويسيطر منتسبيها على العاصمة منذ سنوات عديدة.
- **قبيلة الإسحاق**: تنحدر وتنتشر في شمال الصومال، حيث أعلنت الانفصال عن الحكومة المركزية، إلا أنها لم تحظى بالشرعية والاعتراف الدوليين.[16] (للمزيد أنظر: الخريطة رقم (02) التي توضح التوزيع الجغرافي للقبائل الصومالية).

وهذه القبائل كلها تشترك في اللغة الصومالية والدين الإسلامي، إضافة إلى أنها قبائل رعوية. كما أنها تمتد إلى الدول المجاورة ككينيا وجيبوتي وإثيوبيا، وبالرغم من القواسم المشتركة بينها، إلا أنها لم تعرف الاستقرار لعقود طويلة نتيجة النزاعات والحروب القبلية التي خاضتها ضد بعضها البعض، وهذا نتيجة لغياب حكومة مركزية قوية وهوية وطنية جامعة لهذه المكونات. فالصومال لم تعرف حكومة مركزية موحدة منذ أن أطيح بالرئيس مُحَمَّد سياد بري عام 1991.

الخريطة رقم (02): التوزيع الجغرافي للقبائل الصومالية

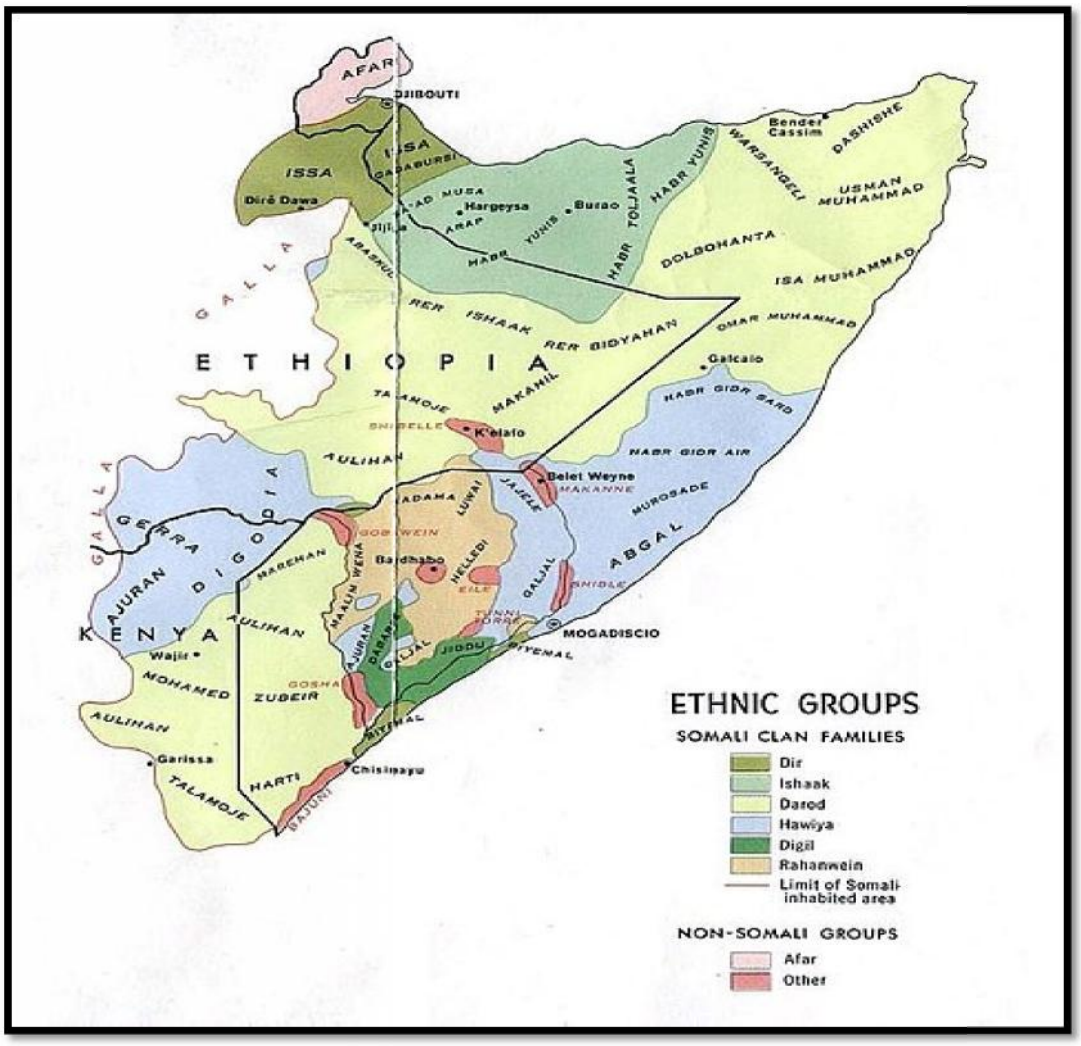

3.عدم الاستقرار الصومالي، أسبابه ومراحله:

في 1960/07/01 أعلن رسميا قيام دولة الصومال الموحدة بشطريها البريطاني (الذي حرر في 1960/06/26) والإيطالي (الذي حرر في 1960/07/01)، وقد قام عبد الله عيسى مُحَمَّد بتشكيل أول حكومة صومالية وطنية، أعقبه ذلك في 1961/07/20 اقتراع شعبي حول الدستور الصومالي الجديد والذي وافق عليه الشعب بالإجماع. وفي 1967/06/10 تولى عبد الرشيد شارماركي منصب رئيس الجمهورية الذي لم

يعمر فيه سوى سنتين حيث اغتيل في أواخر سنة 1969 لتشهد الصومال تدهورا كبيرا في الاوضاع السياسية والاجتماعية حيث تدخلت المؤسسة العسكرية بقيادة مُحَمَّد سياد بري في أكتوبر 1969 وأسقطت في انقلاب عسكري الحكومة المدنية واستولى العسكر على السلطة، وأعلنوا أنهم بصدد تطبيق جملة من الاصلاحات والاجراءات وعلى رأسها القضاء على الروح القبلية والفوضى والفساد، وتنمية أقاليم الصومال المختلفة، إلا أن ذلك لم يحدث حيث اتجه النظام السياسي أنذاك بقيادة سياد بري الى النظام الشمولي واحتكر السلطة. وبالرغم من قيام الرئيس بري بتحريم النظام القبلي على المستوى الرسمي سنة 1971 واعتبر الانتماء القبلي ورابطة الدم عملا إجراميا، إلا أنه على أرض الواقع سعى إلى احياء الانتماء القبلي من خلال اعتماده على أبناء قبيلته "الماريحان" الواقعة جنوب غرب الصومال وأخضع لها مؤسسات الدولة وقام بتقويتها على حساب بقية القبائل الصومالية الاخرى.(17)

لقد أسهم احتكار الرئيس بري السلطة واستخدامه للقمع والبطش اتجاه معارضيه وتقوية قبيلته واستقوائه بها، في تزايد شعور انعدام العدالة التوزيعية لدى القبائل الصومالية، إذ ركز الرئيس أنذاك الثروة والسلطة والتنمية في أبناء قبيلته أولا ثم في الاقليم الجنوبي على حساب الاقليم الشمالي مما أسهم في تكوين جبهات معارضة لحكمه على أسس قبلية. كل تلك التطورات زادت من تأزم الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد التي رافقها تأزم اقتصادي نتيجة موجات الجفاف التي ضربت الصومال. ونتيجة كل ذلك واضافة الى انسداد العملية السياسية في البلاد، تحالفت مجموعة من القوى المعارضة لحكم الرئيس بري وهي: الحركة القومية الصومالية و الحركة الوطنية الصومالية و المؤتمر الصومال الموحد ونجحوا في اسقاط النظام السياسي في الصومال في 1991/01/27 لتعيش الصومال منذ ذلك الوقت والى يومنا هذا حربا أهلية طاحنة أتت على مؤسسات البلاد السياسية والدستورية، حيث عجزت العديد من المحاولات عقب سقوط نظام سياد بري في تشكيل حكومة وطنية بسبب الخلافات الايديولوجية والانقسامات القبلية، الأمر الذي لم يسهم فقط في انهيار الدولة الصومالية فقط بل وتقسيمها، حيث أعلنت الحركة الوطنية الصومالية في 1991/05/17 عن انفصال اقليم شمالي غرب الصومال تحت اسم جمهورية أرض الصومال وعاصمتها هرجيسيا. ومع أواخر سنة 1992، أصبحت الصومال عمليا مقسمة إلى أجزاء عدة منفصلة عن بعضها البعض، حيث أحكم كل فصيل قبلي مسلح سيطرته على اقليم من أقاليم الصومال. وقد شهدت مراحل النزاع الصومالي المسلح منذ سنة 1991 انعقاد العديد من مؤتمرات المصالحة بين الفصائل المتناحرة وبرعاية إقليمية ودولية، إلا أنها باءت بالفشل نتيجة عوامل عدة كان أبرزها الروح القبلية.(18)

لقد شكل عدم الاستقرار السياسي في الصومال نتيجة الروح القبلية والولاءات العشائرية للمجتمع في الصومال تربة خصبة لظهور ونمو الجماعات الدينية المتطرفة والمليشيات المسلحة التي حالت دون تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وبناء المؤسسات السياسية والدستورية للدولة الصومالية. وقد حاولت بعض القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة التدخل في الصومال للقضاء على تلك التنظيمات المسلحة، إلا أنها تراجعت بسبب الطبيعة العشائرية والقبلية للمجتمع الصومالي.[19]

الخاتمة

نستنتج مما سبق أن المجتمعات القبلية التي يتم فيها تقديم الروح القبلية على حساب الروح الوطنية وغياب أو تغييب هوية وطنية جامعة في ظل هويات فرعية على غرار ما حدث ويحدث في الصومال منذ عقود، هي مجتمعات غير مستقرة سياسيا ولا اجتماعيا، حيث تسعى كل قبيلة بالاستئثار بالسلطة والتنمية وتسعى إلى إبعاد بقية مكونات المجتمع عن الحكم بشتى الوسائل، وهو ما يدفع بالأخيرة باستخدام العنف كتبرير لاسترجاع حقوقها، الأمر الذي سيضعف السلطة المركزية ومؤسسات الدولة ويدخلها في حروب ونزاعات تتسبب في انهيارها. فتسلط النخب الحاكمة في الصومال عقب استقلالها وحصر السلطة والحكم والتنمية في قبيلة الرئيس مُحَمَّد سياد بري أدى إلى رفض بقية القبائل الصومالية للوضع وجنحوا لاستخدام العنف المسلح ضد النظام الحاكم، ومع سقوط حكومة الرئيس بري عجز الكل في انتخاب حكومة وطنية بعيدا عن الانقسامات القبلية وأدخلوا البلاد في فوضى واقتتال لم تستطع تجاوزها منذ عقود، وأصبح مفهوم الصّوملة يشير إلى الفوضى والاقتتال والفشل السياسي وانهيار مؤسسات الدولة، فالصومال اليوم أضحت مثالا للدولة الفاشلة.

قائمة المراجع:

(1) وليد دوزي، "ظاهرة الأقليات في البوسنة والهرسك"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: دراسات أورومتوسطية، جامعة تلمسان، 2011. ص37.

(2) المرجع نفسه، ص38.

(3) اشتق منها الاستقرار.

(4) القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية :35

(5) https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1

(6) محمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، العدد 15، جوان 2016، ص-ص: 310-311.

(7) بقدي كريمة، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا، دراسة حالة الجزائر"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: دراسات أورومتوسطية، جامعة تلمسان، 2011. ص53.

(8) وليد دوزي، مرجع سابق، ص39.

(9) وليد دوزي، "أثر التعدد الإثني على بناء الهوية والاستقرار في الدول الإفريقية"، ورقة قدمت للملتقى وطني حول: **تأثير التعددية الإثنية وأزمات الهوية على بناء واستقرار الدولة في إفريقيا**، المنعقد يومي 09-10 ماي 2017، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1.

(10) عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2، 1996، ص62.

(11) عدنان صافي، **الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر**، عمّان: منشورات مركز الكتاب الأكاديمي، 1999، ص20.

(12) يسري الجوهري، **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية**، الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص05.

(13) أبشر الإمام الأمين، "الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي "، مقال منشور على الموقع الالكتروني: **http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab16346**، تاريخ تصفح الموقع: 2017/11/17.

(14) تبلغ مساحة إقليم أوغادين حوالي 279 ألف كم مربع، كل سكانه مسلمون، وغالبيتهم الساحقة من أصول صومالية. وقد سلمت سلطات الاحتلال البريطاني إقليم أوغادين إلى إثيوبيا في عام 1954م، وذلك بموجب الاتفاقية التي وقعتها بريطانيا مع إثيوبيا عام 1897م.

(15) وليد دوزي، "أثر التعدد الإثني على بناء الهوية والاستقرار في الدول الإفريقية"، مرجع سابق.

(16) عبد السلام ابراهيم بغدادي، **البعد الايجابي في العلاقات العربية-الافريقية والتعددية الاثنية كرابط ثقافي**، مرجع سابق، ص191-193.

(17) مهند عبد الواحد النداوي، **الاتحاد الافريقي وتسوية النزاعات**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015، ص87-90.

(18) نفس المرجع الآنف الذكر، ص93-94.

(19) سالي هيلي و جيني هِل، اليمن والصومال: "الارهاب وشبكات الظل وحدود بناء الدولة"، ترجمة: سيدأحمد علي بلال، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **www.chathamhouse.org.uk**